

المسار التاريخي للمواطنة

بوعلاق كمال
جامعة معسكر

Résumé :

La citoyenneté procure un sentiment d'appartenance à une même communauté nationale ainsi que la possibilité d'une participation active à la vie publique et politique. La citoyenneté telles que l'égalité la responsabilité, l'indépendance de jugement, tendent à faire de l'identité citoyenne une qualité abstraite qui masque les inégalités concrètes de statut social : les droits sociaux des individus(travail, sécurité sociale...).

المواطنة: هي انتماء للوطن، وقد تعني أكثر من الانتماء، أي الانصهار في الوطن، وهي كذلك التزام وطني وأخلاقي وكذلك سياسي. إن المواطنة والوطن قيمتان متلازمتان، فلا وطنية بدون مواطنة ولا مواطنة بدون وطن، إن المواطنة الايجابية سلوك وليس مجرد انتماء لمجال جغرافي (قبيلة، عشيرة، قرية، مدينة). إن المواطنة لا تتمثل في حمل الجنسية والتوفر على بطاقة تعريف او جواز سفر...، إنها ارتقاء إلى مستوى الفعل والممارسة تتأكد معه الروابط المتينة والأواصر القوية التي تشد المواطن الصالح إلى مجتمعه ووطنه. وتتجلى معه إسهاماته الايجابية لخير هذا الوطن فلا معنى لها بدون التكامل والتضامن والتعاون، ولا معنى لها دون تسامح، ولا معنى لها دون التشبع بالقيم الإنسانية المثلى والفضائل والقناعة التامة بثقافة الحرية والإبداع واحترام حقوق الإنسان وكرامة المواطن، فلا تقدم ولا ديمقراطية ولا تنمية بدون المواطنة الصحيحة، إذ أنها هي جوهر كل توجه بناء، ولا عماد لأي شيء بدون المواطن الصالح الفاعل القادر على مواجهة التحديات

وكسب رهانات التنمية، ولا تنهض بالمواطنة وقيمها بالتركيز على التنشئة السليمة في الأسرة والمدرسة. إن المواطنة كذلك هي تدبير شؤون المجتمع المدني من عند أشخاص مدينين فاعلين في اتخاذ القرارات عبر الانخراط في الأحزاب والنقابات والجمعيات وحرية الانتماء إليها.

وتكوين الرأي العام من خلالها وكذلك أنها ليست وصفة جاهزة من القوانين والتدخلات، بل هي صيرورة تاريخية مستمرة بنضجها تدريجيا للتفاعل اليومي بالواقع والانخراط المستديم في واقع الأحداث اليومية للمواطن وهي أيضا تغليب الواجب العام على الخاص أي تفضيل الخدمة للمصالح العام أولا ويتجلى حس المواطنة بتفضيل مستمر للمصالح العام على المصالح الشخصية او الفردية.⁽¹⁾

ان المواطنة هي تحالف وتضامن بين الناس الأحرار بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، أي بين ناس متساوين في القرار والدور والمكانة ومن رفض للتمييز بينهم على مستوى درجة مواظنتهم وأهليتهم العميقة لممارسة حقوقهم المواظنية، بصرف النظر عن درجة إيمانهم التي لا يمكن قياسها وقدرتهم على استلهاهم المبادئ والتفسيرات الدينية وكذلك ممارسة التفكير واتخاذ القرارات الفردية والجماعية. سوف تولد السياسة بمفهومها الجديد⁽²⁾.

كما يعرفها عبد الكريم غلاب: المواطنة فيها أن المواطن يأخذ جذوره من الوطن في أوسع معانيه الذي يمنح المنتمي إليه الإقامة والحماية والتعليم والاستسقاء والحرية وحق الحكم والتوجيه، واستعمال الفكر واليد واللسان، وتلك حقوق يتيحها ولا نقول يمنحها الوطن للمواطن، ويلتقي المفهوم الإسمي للإنسان لينقل مفهوم اشمل وهو المواطنة، فتصبح المواطنة إنسانية مضافا إليها التعلق بشخص آخر يشاركه الوطن ويقتسم معه مضامين الوطن والمواطن.. وليس أكثر دقة في هذا المفهوم من كلمة المواطنة في العربية لأنها

متفاعلة بين اثنين الذين يصبحون عشرات أو مئات الملايين يتفاعلون حول الوطن فيقتسمون كل الانتماءات وكل الحقوق والواجبات، وأن المواطنين يحملون دلالات أقوى من دلالات الشعب والأمة، فالمواطن هو الذي يصنع القانون الذي يضبط مسيرة الوطن في طريقه إلى المكان الأرفع، والقانون أسمى تعبيرا عن إرادة الأمة. والمواطن هو الذي يصنع نظام الحكم..وان المواطنة لا تستقيم في مجتمع مختل التوازن حيث يفقد كل أفراد المجتمع مواظتهم تعبيرا عن كونهم في الحقيقة لا ينتمون إلى وطن واحد، وان الوطن الذي استقامت فيه المواطنة بمفهومها الوطني والإنساني صارت الحياة فيها نحو الأسمى ولا حد للسمو⁽³⁾.

وكذلك المواطنة هي ترجمة لكلمة citoyenneté باللغة الفرنسية وكلمة citezenchip باللغة الانجليزية وللمواطنة أربعة معاني نذكر منها القديم هو الشخص الذي يتمتع بحق الانتماء للحضارة، وعضو دولة وهو بهذه الصفة له حقوق وواجبات مدنية وسياسية وفي إطار الثورة الفرنسية صفة تعوض السيد والسيدة.⁽⁴⁾ ويحض مبدأ المواطنة بأولية على سائر الحقوق القانونية والسياسية وذلك كونها السبيل الناجح والضمان الحق لتنمية إمكانات النضال السياسي السلمي لاستخلاص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تدريجيا وإدارة أوجه الاختلاف ديمقراطيا وذلك من خلال الحماية القانونية والفاعلية السياسية التي يوفرانها بفضل ما يسمحان به من شرعية العمل الحزبي ومن خلال نضال النقابات ومنظمات المجتمع المدني وتوظيف الإعلام الحر والرأي العام الواعي، الأمر الذي يسمح للمواطنين بالتأثير في مضمون القرارات لتحقيق مصالحهم الشرعية⁽⁵⁾. ويرتبط مفهوم المواطنة وممارستها ارتباطا كبيرا بالدولة أو بالأحرى بدرجة تطور الدولة وتطور مؤسساتها واليات عملها ودرجة انفتاحها على المجتمع، وبالتالي فان الحديث عن المواطنة لا يستقيم مع الدولة القائمة على الأسس العنصرية القبلية أو

الأسس الطائفية أو الأسس العنصرية العرقية ولم تشكل المواطنة مشروعاً في الدولة الحديثة العربية⁽⁶⁾. وإن المواطن أو المواطنين هم الذين يسكنون المدينة (الاسيقي) أو المدينة (لافيل)، المكان الحضري وليس المواطن هو ذلك الذي يقطن في موطن، أي ليس هو الذي يحتل حيزاً داخل الرقعة الجغرافية. بل هو ذلك الذي يساهم في السلطة استشارياً أو تداولياً أو قضائياً وبالتالي تكون المدينة هي مجموع المواطنين الذين توفر لهم فضاء الحياة المستقلة، وبالتالي يشعر المواطن بالسعادة ويساهم في وضع اختياراته⁽⁷⁾.

إن المواطنة تعني المشاركة والمساواة، والمواطنة لا تنزل علينا بمرسوم أو قرار سلطوي، بل هي تولد من خلال عملية الكفاح التي نتقاسمها الأمة سعياً للحصول على استقلالها وللنهوض بنفسها وكذلك كمفهوم سياسي يساند المساواة والمشاركة وأنها تتحقق فقط عندما يبارك الشعب في الحكم ويكون له نصيب في السلطة وتولي مناصب الدولة وإن تطور المواطنة هو قضية سياسية، لأن المواطنة السياسية هي أسمى أشكال المواطنة. إن المواطنة إيديولوجية سياسية تقوم على مفهوم واسع يضم الدين والتاريخ والثقافة، وإن ثمة نوعين من الحقوق الإنسانية حقوق مدنية وحقوق سياسية الأولى تضمن لكل شخص في المجتمع الحق في ممارسة أنشطة مشروعة وخاصة بدون إعاقة الآخرين والدولة له مثل حرية الملكية وحرية الرأي. أما الحقوق السياسية فهي أكثر أهمية تضمن حق الشعب في المشاركة في حكومته ودولته، والشعب الذي يتمتع بحق المواطنة هو الشعب الذي يتمتع بالحقوق السياسية، ويكون لأفراده الحق في المشاركة السياسية وبها تصبح المساواة حقيقة واقعة، ونتيجة لذلك يتمتع كل مواطن بنفس الحقوق والواجبات، وكذلك تتحقق المواطنة في أبعادها الثلاثة: الانتماء للوطن، المشاركة، المساواة⁽⁸⁾. والمواطنة هي صفة المواطن والتي تتحدد حقوقه وواجباته الوطنية. ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق

التربية الوطنية، وتتميز المواطنة بنوع خاص بولاء المواطن لبلاده وخدمتها في أوقات السلم والحرب، والتعاون مع المواطنين الآخرين في تحقيق الأهداف القومية⁽⁹⁾.

ولم يرى بعض أهل اللغة دلالة لهذا اللفظ على مفهومها الحديث إذ أن المواطنة في اللغة تعني مجرد الموافقة، وطنت فلانا يعني وافقت مراده، لكن آخرين من المعاصرين راو إمكانية بناء دلالة مقارنة للمفهوم المعاصر بمعنى المعاشة في وطن واحد من لفض (المواطنة) المشتقة من فعل (واطن) لا من فعل (واطن) فواطن فلان فلانا يعني عاش معه في وطن واحد كما هو الشأن في ساكنه يعني سكن معه في مكان واحد. والمواطنة بصفتها مصطلحا معاصرا تعريب للفضة (سيتيزينشيب) التي تعني كما تقول دائرة المعارف البريطانية، علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق متبادلة في تلك الدولة متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات.

وفي العصر الحديث في أواخر قرن 19 وبداية القرن 20 برز شعار المواطنة ولم يكن خافيا أن هذين العبارتين مستوردان من الخارج وأنها من معطيات الحضارة الغربية الحديثة ومن هنا كان التوجس والتساؤل عن مضمون هذين الشعارين في أرضهما الأصلية، ومن ثم بدأ تشكل المواطنة في ارويا بعد انحصار هيمنة الكنيسة على الحياة الاجتماعية في ارويا، وتراجع توجيهها المباشر للحياة السياسية فيما يتعلق بحياة الناس، هذا الانحصار جعل العلاقة بين الدولة والملك في ارويا وبين الشعب أو السكان مباشرة مما جعل الشعب يشعر أن الدولة دولته وان له عليها حقوقا، كما أن الدولة نرى أن لها على هذا الشعب حقوقا بخاصة الضرائب التي يدفعها الناس، ومن أسس المواطنة في العصر الراهن. المشاركة في الحكم والمساواة بين جميع المواطنين

واستحقاق المواطن أن يشارك بصورة ما في خدمة وطنه عبر المجال السياسي مباشرة أو بالإنبابة . الولاء من المواطن للوطن ولكل رمزيته نشيدا وعلمها ولغة وأعرافا إلى درجة التضحية في سبيله⁽¹⁰⁾.

وتعرف الموسوعة العربية العالمية المواطنة بأنها اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن، وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على أنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الطرف الثاني الحماية وتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون، وأنها الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر إشباع الحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية. أما التعريف الإسلامي للمواطنة فينطلق من خلال القواعد والأسس التي تبني عليها الرؤية الإسلامية لعنصري المواطنة وهما الوطن والمواطن⁽¹¹⁾.

إن المواطنة لا تنجز إلا في ظل نظام سياسي ديمقراطي تعددي يحترم حقوق الإنسان ويصون كرامته ويوفر ضرورات العيش الكريم ثمة علاقة عميقة جوهرية بين مفهوم المواطنة والأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة، فالمواطنة كمبدأ ومرجعية دستورية وسياسية، لا تلغي عملية التدافع والتنافس في الفضاء الاجتماعي . وان مفهوم المواطنة لا ينجز في ظل أنظمة شمولية استبدادية لان هذه الأنظمة بنيتها الضيقة والخاصة تمارس الإقصاء والتهميش، كما تمنح الامتيازات بمبررات دون مفهوم الوطن والمواطنة، والمواطنة هي قوام الحياة السياسية الفاعلة والسليمة، وانه لا مواطنة مستديمة بدون دولة مدنية تسن القوانين التي تحمي قانون المواطنة ومتطلباته، فلا يمكن أن تتحقق المواطنة في ظل دولة تسلطية استبدادية، لان هذه الدولة بنيتها القمعية تلغي دور المواطن في عملية البناء وتسيير أمور

الوطن، كما انه لا يمكن أن ينجز مفهوم الدولة المدنية بدون احترام مفهوم المواطنة وتوفير كل مستلزماته الذاتية والموضوعية. فالعلاقة جد وطيدة بين مفهومي المواطنة والدولة المدنية إذ كل مفهوم يستند على الآخر لاستمراره وتجذره في المحيط الاجتماعي⁽¹²⁾.

ويمكن الحصول على المواطنة بثلاث طرق الأكثر شيوعا هي: عن طريق الولادة او خفض النسب أو التجنس، والتجنس هو امتياز ففي بعض المجتمعات يمكن للأجانب أن يطالبوا بالمواطنة كحق لهم عند امتثالهم للشرط الذي حدده القانون، بينما في المجتمعات الأخرى قد تمنح المواطنة فقط حسب هوى سلطات الدولة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يصبح الأفراد مواطنين بفضل مولدهم في الولايات المتحدة الأمريكية وبالولادة في الخارج إذا كان الوالدان مواطنان، وبالتجنس إذا ما طبقت عليهم الشروط التي حددها الكونغرس، إن سياسة الهجرة والمواطنة في ديمقراطيات أوروبا والتصورات التي تستند إليها تختلف اختلافا جوهريا عن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وعن سياسات ديمقراطية، وديمقراطية أخرى، إنها تختلف فيما يتعلق بكيفية نسبة المواطنة عند الولادة وكيفية الحصول على المواطنة.

فالمواطنة في ألمانيا تمنح بالتجنس وحسب حرية الحكومة الألمانية والالتزام بالنظام الديمقراطي الألماني والارتباط الحضاري بألمانيا وفي فرنسا تلتزم بمكان الولادة إضافة إلى منح المواطنة للمهاجرين المقيمين في فرنسا الذين يتطابقون مع أخلاق وعادات فرنسا ويظهرون قدرة لغوية. أما استراليا كانت الأكثر تقييدا قبل الحرب العالمية الثانية، لكن بعد هذه المرحلة شجعت الهجرة وخاصة من بريطانيا وبعدها فتحت أبواب البلاد أمام المهاجرين من القارة الأوروبية وفي سنة 1982 سنت قانون الهجرة سمي

(أستراليا البيضاء) ومنه يتجنب التمييز بين الجنس، فإن المهاجرين الذين يختارون التجنس يحددون هوياتهم بسهولة بعد 3 سنوات من الإقامة ويعلنون ولائهم الوطني. ومع استيعاب المهاجرين في ديمقراطيات ليبرالية تضاءلت أهمية المواطنة كوسيلة للحصول على حقوق ومزايا. بينما حافظت المواطنة كمنظومة من الالتزامات والواجبات على أهميتها المركزية.⁽¹³⁾

وان المواطنة رابطة طوعية قائمة على أساس الاختبار الحر والتعبير عن الآراء الخاصة والمشاركة في بناء مجتمع وتشييد الوطن إلا أن الواقع المعاش له انعكاسه السلبية على هذه الممارسة التي تتطلب تجميع كل القيم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والدينية لتحقيق ذلك، فأى خلل في منظومة القيم من شأنه أن يعرقل تحقق شرط المواطنة وحتى تتوفر المواطن يجب أن يكون المجتمع منضم ومتوازن تسوده روح القوانين وتفعيل سلطة القانون وتجاوز كل حالات التحايل على القانون والمواطنة الحقيقية لا تتعالى على حقائق التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية وولا تمارس تزيفاً للواقع وإنما تتعامل مع الواقع وتعتمد على الاتفاق والإجماع على أساس التفاهم من أجل تحقيق السلم الاجتماعي وضمان الحقوق الفردية والجماعية، والمواطنة هي شعور وجداني يربط الفرد بوطنه.⁽¹⁴⁾

إن المواطنة هي انتماء وما يفترضه هذا الأخير من حب الوطن والغيرة عليه والدفاع عنه في كل الظروف في إطار واع تام ويقوم على احترام الحقوق وأداء الواجبات، ذلك أن المواطن هو عضو في دولة له فيها ما لأي شخص آخر من الحقوق والامتيازات التي يكفلها دستورها، وعليه ما على شخص آخر من الواجبات التي يفرضها ذلك الدستور ووفي هذا الاطار يتطلب الأمر التفرقة بين المواطن والرعية والتابع.

فالمواطن هو الذي يتمتع بكامل الحقوق السياسية والمدنية في الدولة التي ينتمي إليها أما الرعية فهو وطني ناقص الحقوق والتابع يدل على الوطني التابع لدولة يخضع لنظام الحماية او الوصاية أو الانتداب.⁽¹⁵⁾

إن المواطنة من المصطلحات السياسية الحية والمتحركة ذات الصيرورة التاريخية المستمرة مما يجعل من الصعوبة وضع تعريف لها، إلا أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال انه يمكن استخدامه دون دلالة ملزمة تسمح من المتحدث أو المستمع في آن واحد أن يصلا معا إلى مفهوم محدد ومشترك يتعدى فهم كل منهما للآخر إلى فهم الآخرين المعنيين باستخدام المصطلح داخل لبلد نفسه وخارجها أيضا تلك العلاقة بين مفهومي المواطنة والمواطن خصوصية كبيرة لا سيما إذا ما ربطنا بينهما وبين مفهومي الوطن والوطنية، فعندما يغيب الوطن وتختفي تجلياته على مواطنيه تتوارى الوطنية كقيمة عليا بحيث لا يكون للمواطن مكانته التي يكتسبها من مكانة الوطن، فلا مواطنة ولا موطن بدون وطن، وكذلك لا وطن بدون وطنية تعبر عن نفسها بصورة قصوى في الولاء والاندماج الوطني والتماسك السياسي الذي يظهره المواطنون اتجاه أوطانهم.⁽¹⁶⁾

وكلمة المواطنة آتية من كلمة وطن والوطن لغة محل سكن الإنسان، أما الوطن اجتماعيا وسياسيا فهو تلك البقعة من العالم التي ترتبط به معنويات الشخص ويتعلق بحبها، او هو تلك الأرض التي نشأ فيها وعليها، واختلط بأهلها وتعلم منها طريق الحياة فأصبح يشعر بأنه جزء لا يتجزأ منها ووكلمة الوطن تذكرنا بالمادة الأولية التي بها يتحقق المواطنة المثل في أعلى مراتبها، وهي التاريخ إذ من طبيعة الإنسان التطلع إلى معرفة أصله ليحقق الاثنية التي بها يثبت مواطنته لمن معه ولأنه يجهل لأصلته في الأرض التي

يعيش على أديمها ليحصل له اطمئنان لأصالته على تلك البقعة، ولذا كان عنصر الانتماء احد مقومات المواطنة .⁽¹⁷⁾

شروط المواطنة ومقوماتها الأساسية:

ساعد التطور التاريخي لمتغير المواطنة والمفهوم المعبر عنه إلى تبلور بناء هذا المتغير، بحيث تضمن هذا البناء مجموعة من العناصر الأساسية التي يبر مدى توافرها إلى اعتبار ذلك مقياسا على مدى اكتمال المواطنة أو اختزال بعض جوانبها في هذا الإطار يعتبر اكتمال نمو الدولة ذاتها بعدا أساسيا من إبعاد نمو المواطنة، ويتحدد نمو الدولة بامتلاكها لثقافة الدولة التي تؤكد على المشاركة والديمقراطية والمساواة أمام القانون، على هذا النحو نجد أن الدولة الاستبدادية لا تتيح الفرصة الكاملة لنمو المواطنة، وذلك باعتبار أنها تحرم قطاعا كاملا من البشر من حقهم في المشاركة، وان الدولة ذاتها قد تسقط فريسة حكم القلة التي تسيطر على الموارد أو المصادر الرئيسية للمجتمع، ومن ثم تحرم بقية البشر من حقوقهم في المشاركة أو الحصول على نصيبهم من الموارد، الأمر الذي قد يدفعهم إلى التخلي عن القيام بواجباتهم والتزاماتهم الأساسية وهو ما يعني تقلص مواظنتهم بسبب عدم تحقق حصول المواطن على جملة الحقوق والالتزامات الأساسية التي ينبغي أن تتوفر له بالإضافة إلى ذلك فان عدم اكتمال نمو الدولة أو ضعفها قد يدفع بعض الجماعات الوسيطة إلى أن تشكل من نفسها مصدرا للولاء والانتماء ولو على حساب الدولة ومن الطبيعي أن يؤدي بروز بعض الجماعات بدرجة معينة إلى تراجع وجود الدولة، ومن ثم تراجع المواطنة ذاتها. وهو ما يعني وجود رابطة عضوية بين اكتمال نمو الدولة واقتربها من النموذج المثالي للدولة الحديثة والمجتمع القوي المتماسك، وبين اكتمال نمو المواطنة في مستوياتها غير الناقصة .

ويتحدد المقوم أو الشرط الثاني للمواطنة في ارتباط المواطنة بالديمقراطية وذلك باعتبار أن الديمقراطية هي الحاضنة الأولى لمبدأ المواطنة، في هذا الايطار تعني الديمقراطية التأكيد على مركزية القرار في مقابل اختزال مركزية الجماعة كما تعني أن الشعب هو مصدر السلطات. إضافة إلى التأكيد على مبدأ المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين بصرف النظر عن الدين أو العرق أو المذهب أو الجنس، وحتى تكون المواطنة فعالة فإنه من الضروري أن يتوفر لها قدر من الوعي المستند إلى إمكانية الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة، ومنه فإن الديمقراطية والمواطنة مفاهيم مطلقة، ولكنها تتشكل حسب قيم الحضارات وعقائد المجتمعات وتجارب الدولة في التطبيق. إذن المواطنة المفتوحة تشكل قمة التطور الذي يمكن أن تبلغه المواطنة .

ويتحدد المقوم الثالث للمواطنة في اعتبارها تستند إلى تمتع المواطنين بكافة الحقوق السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وهو ما يعني عقد اجتماعي يؤكد على أن المواطنة في الأمة هي مصدر كل الحقوق والواجبات وأيضا هي مصدر لرفض أي تحيز فيما يتعلق بالحقوق والواجبات وفق أي معيار سواء كان الجنس أو الدين أو العرق أو الثروة أو اللغة أو الثقافة .⁽¹⁸⁾

والمواطنة هي المساواة أمام القانون تضمن التعايش بين المواطنين كيفما كانت اتجاهاتهم الدينية والسياسية، وإن شعور كل فرد بأنه ينتمي أولا إلى وطن، يضمن له الحقوق وعليه واجبات اتجاه ذلك الوطن يخلق أرضية للتعايش رغم وجود تعددية سياسية ودينية، وتقوم المواطنة على مجموعة من القيم كالأخذ بالحوار واحترام الآخر، وقبول الاختلاف في الرؤى والفكر والتسامح وكما تنقوى المواطنة بالقانون وبقواعد العيش المشترك

في المجتمع والمواطنة هي ذلك الالتزام اتجاه جماعة الانتماء وتكون الرابط بين الفرد والدولة وبين الأفراد والجماعات فيما بينهم. وتتخلل كل المجتمعات فوارق وتميزات أثنية ولغوية واجتماعية ومذهبية دينية، ولا ينتظم كل ذلك إلا داخل الشعور بالانتماء لوطن وبوجود دولة الحق والقانون التي تحمي الحقوق وتضمن الحريات وتجعل الكل يخضع لمحك القانون. وكلما أصبحت دولة القانون والحق قوية كلما تقوى الشعور بالمواطنة التي تعلو فوق الصراعات السياسية والمذهبية الدينية . إن المواطن يفصل بين الديني والدنيوي . عندما تكون قواعد العمل السياسي واضحة ومقننة. فالمواطنة هي ذلك الرابط الذي يجمع الأفراد والجماعات داخل كيان واحد متعال عن الفروق السياسية والاجتماعية والثقافية والاثنية واللغوية والمذهبية. إنها رابط العيش المشترك الذي يستوعب الاختلافات بما فيها الاحتجاجات باسم المواطنة.⁽¹⁹⁾

المواطنة والبيئة:

تم تبني مفهوم المواطنة البيئية في المنتدى التحضيري لقمة جوهانسبورغ 2002 للتنمية المستدامة للمنظمات غير الحكومية الذي عقد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويقصد بالمواطنة البيئية ذلك السلوك الذي ينتهجه الفرد لحماية البيئة المحلية والعالمية ومواردها الطبيعية. وصونها من التلوث مما يعكس معرفة ووعيا بندرة الموارد الطبيعية أحيانا ومحدودية قدرتها على التجدد أو إعادة التأهيل الذاتي أحيانا أخرى وأهمية المحافظة عليها وتنميتها باستدامة، وينعكس هذا الوعي والمعرفة سلوك بيئي مسؤول يحث الفرد على ممارسة سلوكيات أكثر اعتدالا للمحافظة على البيئة وسلامتها. وعليه فالمواطنة البيئية تعني الحفاظ على البيئة وعناصرها وأنظمتها وكائناتها الحية. والمحافظة عليها من التلف والدمار، والتدهور والتلوث، بجميع أشكاله

ومظاهره. وكذلك تنمية الوعي البيئي والثقافي لتعزيز دور المواطن في مراقبة السياسات البيئية والمشاركة في صياغتها والعمل على إنجاحها إضافة إلى تعزيز العمل التطوعي الراسي إلى رفع درجة المواطنة البيئية.⁽²⁰⁾

التربية على المواطنة:

هي عملية تستهدف تكوين شخصية ايجابية لدى الفرد تجعله قادرا على الانخراط في الجماعة، التي ينتمي إليها جماعة المدرسة كما في الأسرة والمجتمع، وذلك من خلال الوعي بحقوقه وواجباته وبالمشاركة الفعالة والفاعلة في مختلف الأنشطة الاجتماعية وهكذا يكتسب الفرد كفاية المشاركة في شؤون جماعته بالانفتاح عليها والاهتمام بها، وإبداء الرأي فيها وتحمل مسؤوليتها، ومن هنا تترسخ لدى الفرد قيمة المواطنة. وتصبح عنده حقا أساسيا يتمسك به كما تغدو عنده واجبا يحترمه.

ولقد كانت المواطنة وقفا على فئة قليلة من الناس احتكرت لنفسها حق السيادة على الشعوب لتجعل من العامة الذين كانوا يؤلفون السواد الأكبر منها أداة استغلال وترفيه، بينما تركهم يعيشون دون أن يكون لهم حق أو شبه حق في أن يحسوا أو يفكروا وان يكون لهم رأي في عيشة أو مصير. والمواطنة القائمة على الاحتكار كانت تخلق لنفسها امتيازات وحقوق أبدية على الأموال والرقاب معا وتجعل ينبوعها القدرة الالهية لتؤثر في العامة وتخضعها لمشيئتها وتحول بينها وبين التطلع إلى حياة أفضل، وجاءت تعميم المواطنة في أول وثيقة رسمية أعلنها رجال الثورة الفرنسية هي إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر عام 1791، وكانت غايته وضع حد لمصادرة الإنسان في شخصه وأمواله وحرية من قبل الحاكمين وإعلان مبادئ الحرية والمساواة والحق في التملك، إن إعلان حقوق الإنسان قد أتاح بالفكرة القديمة التي كان يقوم عليها المجتمع واتي بنظام جديد يقوم على

الاعتراف بكيان الفرد وبحقوقه الطبيعية والمدنية، وبأن الأمة تتألف من هؤلاء الأفراد ولكنه لم يأخذ بعين الاعتبار ما يوثق بينهم في المجتمع من روابط طبيعية مختلفة كالروابط العائلية والمهنية.⁽²¹⁾

الهوامش

- (1) _فهد إبراهيم الحبيب، الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، مجلة المعرفة، العدد 12، ربيع الأول 1426، ص 28.
- (2) _محمد بن احمد الرشيد، التربية والمواطنة، مجلة المعرفة السعودية، العدد 12 ربيع الاول 1426، ص 46.
- (3) _بشير نافع وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية وط 1، بيروت، لبنان، ديسمبر، 2001.
- (4) _سمير عزت نصار، السلوك الحضاري والمواطنة، دار النشر للنشر والتوزيع. عمان والأردن، 1994، ص 187.
- (5) _عبد المجيد الانتصار، تعلم ثقافة الحق والمواطنة، منشورات دار التوحيدي للنشر والتوزيع الرباط، المغرب، 2006. ص 80.
- (6) _سمير مرقص. المواطنة والتغير. دراسة أولية حول تأصيل المفهوم وتفعيل الممارسة، مكتبة الشروق الدولية، ط 1 والقاهرة، مصر، 2006، ص 24.
- (7) _علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية. مجلة المستقبل العربي، العدد 264، فيفري 2001، ص 82_88.
- (8) _رحمة بورقية. الوطن والمواطنة وأفاق التنمية البشرية، ندوة لجنة القيم الروحية والفكرية، الرباط، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ص 28-60.
- (9) _أسماء علي أبا حسين، نحو تفعيل المواطنة البيئية لدى المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي، افريل 2007، الرياض. السعودية. ص 87.
- (10) _باقر سلمان النجار. الفئات والجماعات، صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي . جوان 2007، العدد 352. السنة 31، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت. لبنان، ص 43.
- (12) _عزيز لزرقي، العولمة ونفي المدينة. دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط 1 . 2002. ص 14.

- (13)_ كرومي احمد، الحداثة والمواطنة والحقل الفقهي.مجلة إنسانيات، العدد11، ماي2000، وهران. الجزائر.ص54.
- (14)_ اندريه زكي. الإسلام السياسي والمواطنة والأقليات، مكتبة الشروق الدولية. القاهرة ومصر. ط1، جانفي. 2006، ص249.
- (15)_ احمد الشريف الأطرش.الإسلام والمواطنة، مجلة الثقافة الإسلامية. العدد04، 2008.الجزائر، ص36.
- (16)_ ريتشارد مينش ترجمة عباس عباس، الأمة والمواطنة في عصر العولمة.منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق.2010.ص40.
- (17)_ روبرت بيلو ترجمة نهاد رضا، المواطنة والدولة، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1988، ص5-8.
- (18)_ راضية بوزيان، التعليم والمواطنة، تشخيص الواقع واستراتيجيات الإصلاح في ضل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، السنة7، العدد43.هولندا.2009.
- (19)_ علي ليلة، المجتمع المدني العربي، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الانجلو مصرية، مصر، ط1، 2007.
- (20)_ محمد محفوظ، المواطنة والفضاء السياسي، جريدة الرياض اليومية، 22-03-2005..السعودية، ص2-3.
- (21)_ احمد زكي بدوي.قاموس علم الاجتماع، بيروت، لبنان، 1992.